مرسوم رقم ٥٦٢٩

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الموافقة للحكومة اللبنانية
بالانضمام الى اتفاقية انشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية
(Asian Infrastructure Investment Bank – AIIB)

إنّ رَئيسَ الجُمهُوريّة
بنَاء عَلى الدستور

بناء على الدستور لا سيما المادة ٥٢،
بناء على اقتراح وزير المالية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٠،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى: يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى طلب الموافقة للحكومة اللبنانية بالانضمام الى اتفاقية انشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : سعد الدين الحريري

بعبدا في ١٩ أيلول ٢٠١٩
الامضاء : ميشال عون

وزير المالية
الامضاء : علي حسن خليل

مشروع قانون

الموافقة للحكومة اللبنانية الانضمام الى اتفاقية انشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية

(Asian Infrastructure Investment Bank – AIIB).

المادة الأولى: اعطيت الموافقة للحكومة اللبنانية الانضمام الى اتفاقية انشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية.

المادة الثانية: أ- أجيز لوزير المالية الاكتتاب في ١٣٩٧ سهماً في رأسمال البنك (أسهم مدفوعة وأسهم قابلة للاسترداد) وفقاً لقرار مجلس المحافظين تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٦

ب- أجيز لوزير المالية أن يؤدي قيمة الأسهم المدفوعة والمحددة بـ ٢٧٩ سهماً والتي تبلغ قيمتها /٢٧،٩٠٠،٠٠٠/ دولار أميركي، بما يعادل قيمتها بالليرة اللبنانية، بموجب رصد اعتمادات في الموازنة وفقاً للأصول، على أن تسدد الأسهم القابلة للإسترداد عند الطلب من قبل البنك.

المادة الثالثة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

ان البنك الآسيوي للإستثمار في البنى التحتية (AIIB) هو مؤسسة مالية دولية تأسست في الصين بمشاركة ٥٧ دولة آسيوية وأوروبية وعربية في العام ٢٠١٤، ومقره بيجينغ وهو يهدف إلى دعم مشاريع التنمية في الدول الأعضاء والتركيز على مشاريع البنى التحتية، كما ويسعى إلى إتباع سياسة منفتحة، مرنة وغير مشروطة في تقديم القروض وتمويل المشاريع والمساعدة في تنفيذها في دول آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

ان إنضمام لبنان إلى البنك يتيح له، إلى جانب حصوله على العضوية في مؤسسة مالية ضخمة، الإستفادة من الدعم المالي والإستشاري الذي يقدمه البنك، خاصة وان الأخير هو ذي أهمية كبيرة ويعنى بالتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادىء.

يمكن أن يشكل هذا البنك مصدر إضافي للتمويل، فبالتالي يمكن الإقتراض منه بمعدل فائدة منخفض لتطوير البنية التحتية كالطرق والجسور، والطاقة الكهربائية. مع الإشارة إلى أن الإستثمار في البنية التحتية هو عامل هام للتنمية الإجتماعية والاقتصادية وتعزيز التقدم والمساعدة على تلبية احتياجات المواطنين. ما سوف ينعكس إيجاباً على الحركة الإقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى تحسين الأوضاع الإجتماعية والحياتية للمواطنين،

أمنت وزارة المالية الاتصالات اللازمة وتابعت المناقشات لانضمام لبنان الى البنك المذكور والاستفادة من الفرص المتاحة للإستثمار، بعد موافقة كل من رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء بتفويض وزير المالية بالبدء والسير بالمناقشات اللازمة.

صدر عن مجلس المحافظين في البنك لآسيوي للإستثمار في البنى التحتية (AIIB) قراراً قضى بقبول عضوية لبنان بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٦ على ان يكتتب لبنان بـ ١٣٩٧ سهماً في رأسمال البنك (أسهم مدفوعة وأسهم قابلة للاسترداد (أسهم عن الطلب) ويؤدي قيمة الأسهم المدفوعة والمحددة بـ ٢٧٩ سهماً والتي تبلغ قيمتها /٢٧،٩٠٠،٠٠٠/ دولار أميركي على خمسة أقساط وفقاً لآلية وجدول محدد في متن القرار.

وبما أنّ انضمام الحكومة اللبنانية الى اتفاقية انشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية يتطلّب القيام بكافة الإجراءات اللازمة ومنها استصدار قانون بإجازة الإبرام عملاً بالمادة ٥٢ من الدستور،

لذلك،

تتقدّم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون المرفق الذي يجيز لها الانضمام راجية إقراره.

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٦٢٩ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٩ الرامي الى الموافقة للحكومة اللبنانية بالإنضمام إلى إتفاقية إنشاء البنك الآسيوي للإستثمار في البنى التحتية.

(Asian infrastructure investment Bank – AIIB)

عقدت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية جلسة عند الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه ٢٠١٩/١٠/٢، برئاسة رئيس اللجنة النائب ياسين جابر وحضور عدد من السادة النواب أعضاء اللجنة، وذلك لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٦٢٩ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٩ الرامي الى الموافقة للحكومة اللبنانية بالإنضمام إلى إتفاقية إنشاء البنك الآسيوي للإستثمار في البنى التحتية.
(Asian infrastructure investment Bank – AIIB)

حضر الجلسة:

_ عن وزارة الخارجية والمغتربين:

- المستشار أحمد عرفة.
- القنصل ماري فهيم.

_ عن وزارة المالية: الأستاذ حسن حمدان/ رئيس مصلحة العمليات في مديرية الدين العام.

بعد درس مشروع القانون والإطلاع على الأسباب الموجبة، استمعت اللجنة الى شروحات من المسؤولين الحاضرين.

وبعد المناقشة، أقرّت اللجنة بالإجماع مشروع القانون المذكور أعلاه كما ورد من الحكومة.

واللجنة إذ تحيل مشروع القانون، كما أقرّته، الى المجلس النيابي الكريم، لترجو إقراره.

بيروت في: ٢٠١٩/١٠/٢

رئيس اللجنة

النائب

ياسين جابر

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقرير لجنة المال والموازنة

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٦٢٩ الرامي الى الموافقة للحكومة اللبنانية بالانضمام الى اتفاقية انشاء البنك الاسيوي للاستثمار في البنى التحتية

عقدت لجنة المال والموازنة خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٠٢١/٣/٣١ و ٢٠٢١/٤/٢٦، جلستين برئاسة النائب ابراهيم كنعان ، وحضور عدد من السادة النواب، وذلك لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٦٢٩ الرامي الى الموافقة للحكومة اللبنانية بالانضمام الى اتفاقية انشاء البنك الاسيوي للاستثمار في البنى التحتية.

حضر الجلسة:

- مدير عام وزارة المالية بالوكالة، السيد جورج معراوي.
- عن وزارة الخارجية:
- المستشار في وزارة الخارجية، السيد احمد عرفة.
- القنصل في وزارة الخارجية، السيدة بينيلا عبد الله.

بعد الاطلاع على الاسباب الموجبة، استمعت اللجنة الى اراء السادة النواب، حيث ركزوا على اهمية انضمام لبنان الى اتفاقية انشاء البنك الاسيوي للاستثمار في البنى التحتية، مع طلب بعض الايضاحات والاستفسارات لجهة امكانية تسديد لبنان للمبلغ المستحق عليه في ظل الواقع الراهن، والتأكد من الملاءة المالية والقدرة على الالتزام بالاقساط،

كما نوقش موضوع مدى إمكانية الطلب من وزارة المالية المراجعة للتفاوض والحصول على تسهيلات للدفع نظرا للظروف المالية الراهنة.

ثم استمعت اللجنة الى ممثل وزارة المالية، حيث شرح اهمية هذه الاتفاقية للبنان لدعم مشاريع التنمية ومشاريع البنى التحتية، وتقديم القروض والمساعدة في تنفيذها، بمعدل فائدة منخفض، ما سوف ينعكس ايجاباً على الحركة الاقتصادية والتجارية، وتحسين الاوضاع الاجتماعية للمواطنين، وان المبلغ المالي المستحق سيتم دفعه على خمسة اقساط بشكل مريح ووفق الية محددة.

وتم عرض لائحة بالمشاريع الممولة في بعض الدول العربية.

وبعد النقاش المعمق،

اقرت اللجنة مشروع القانون ، بإجماع الاعضاء الحاضرين ، كما ورد.

واللجنة اذ تحيل مشروع القانون اعلاه كما أقرته، الى المجلس النيابي الكريم، لتأمل اقراره.

بيروت في: ٢٠٢١/٤/٢٩

رئيس اللجنة

النائب

ابراهيم كنعان